

تمهيد / يهودا شينهاف

طرأت في العقود الأخيرة نقلة مثيرة في المنظومة المعرفية للنظرية النقدية. لقد انكبت النظرية النقدية الكلاسيكية على نقد خصائص الحداثة الأولى – أي، الرأسمالية، والفورديّة، والتaylorية، والفاشية، و"الغولاغ" (Gulags) (ونعني إدارة معسكرات العمل المخصّصة لمعارض النظام السوفييتي في فترة ستالين)، ومعسكرات الاعتقال. ومن بين البراديمات النقدية الأساسية للحداثة نجد مجاز "القفس الحديدي" لماكس فيبر، و"المحكمة" لفرانز كافكا، وعالم الواقع الستاليني المرير (Dystopia) للكاتب البريطاني أريك آرثور بلر (الملقب بجورج أورول)، وجدلية التنوير للمفكرين هوركايمر وأورونو، و"النداء" (أو "الاستجواب") (interpellation) للمفكر لويس ألتوسير، و"بانوبتيكون" (Panopticon) لميشيل فوكو. وضعت هذه النظرية النقدية نصب عينها هدف التحرر من سيطرة الدولة، والشركة، والبيروقراطية، والقانون. في العقد الأخيرين، وبخاصة في ظلّ الأزمة السياسية الدنيّة التي تميّز الوضع العالمي، قامت النظرية النقدية بتبديل وجهتها. فبدل التحرر من روابط السيطرة وضعت على جدول أعمالها ما يعتبر النقيض المطلق للسيطرة: أي، علاقات الاستباحة. إنّ هذه النقلة، التي واكبتها انشغال متجدد في القانون وفلسفته، ونقل "السياسي" من سلطة القانون الليبرالي إلى خارج نطاقه، أي إلى "الشاذ" و"الاستثنائي"، وهما مصطلحان مستوحيان من النقد اللاهوتي على الليبرالية السياسية. يشير هذا الانشطار الذي طرأ على النظرية النقدية إلى رأسي الدولة السيادية: الدولة المهيمنة والدولة المستبعدة.¹ إنّ هذين الوجهين للدولة لا يلغي واحدهما الآخر بل هما يظهران معاً، كما تجلّى ذلك أمامنا في معرض الحرب التي حلت بنا في الصيف الأخير، والتي تُدعى حالياً باسمها الكامل "حرب لبنان الثانية"، وسوف أعود إلى هذا الموضوع لاحقاً.

كُتب الكثير حول "المبادرة لإقامة لجنة تحقيق" الناشطة في الأشهر الأخيرة في مركز الحلبّة السياسية في إسرائيل والتي تشكل محوراً للجدل الدائر حول هذه الحرب الفاشلة. وفي هذا السياق سمعنا وشاهدنا كمّاً كبيراً من النصوص والممارسات – ومن بينها: تقرير مفصل قام بتحليل شهادات الساسة والجنرالات ونشر مستخلصات جزئية، واحتجاج جماهيريّ لجنود احتياط وأبناء عائلاتهم، ومظاهرات، ونقاش في لجان البرلمان الإسرائيليّ (الكنيست)، فضلاً عن قرارات صادرة عن محكمة العدل العليا، ونشر مقالات صحافية وأكاديمية عديدة. تمثل لجان التحقيق سلوكاً مؤسّساتياً مألوفاً يعقب

¹ يقترح الباحث عادي أوفير في سياق آخر فصلاً مغايراً لقوالب الدولة: الدولة المهيمنة ودولة الكارثة. أنظر: Adi Ophir, 2006. "The Two State Solution: Providence and Catastrophe," *Theoretical Inquiries in Law* 8: 139–182

ما أصبح يطلق عليه اسم "أزمات الشرعية". فعلى النقيض من الفوضى والصمم والاستباحة من جانب مؤسسات الدولة تعمل لجنة التحقيق كجسم منهجي وناجع، يمنحنا سنداً عقلائياً نقف عنده في وجه فيض رهيب من أعمال الفوضى السلطوية. فلجنة التحقيق تمثل ما كان من المفترض أن تمثله الدولة ذاتها: التروّي، والمسئولية الإدارية، وثقافة الإدارة المنظمة، والفحص الذاتي واستكشاف مصادر الفشل، واستطلاع وجهات نظر الاختصاصيين، وتبادل الرسائل مع مؤسسات سلطة القانون. يتم تصوير لجنة التحقيق كطرف خصم للدولة في قصّة رواية الحدث. فهي تقحص وتنتقد وتوبّخ. صحيح أنه لا يمكننا كلياً إنكار الاعتقاد أنها تعمل كمؤسسة محاسبة مستقلة، ولكن لا بد من الانتباه لحقيقتين في غاية الأهمية. أولاً، النقد الذي توجهه اللجنة يعزّز السلطة على الرغم من، وربما بفضل، النقد الصادر عنها، إذ أنه بصور السلطة في إسرائيل كمن يجري محاسبة للذات وللقيادة عبر أجهزة ديمقراطية، وبالتالي يمنحها مكانة المراعي للأخلاق وحسن السلوك. ثانياً، إنّ وجهة نظر اللجنة، ولا يقتصر ذلك عليها فقط، تفرغ النقاش حول الحرب من مضامين سياسية وأخلاقية في غاية الأهمية وتعزّز منطق الدولة الذي ينسب الأزمة إلى فشل العمليات الجارية وإدارتها – مثل عدم تجنيد قوات من الاحتياط في الوقت الصحيح، وهيمنة مفهوم خاطئ حول المعركة، فضلاً عن مخازن حالة الطوارئ غير الصالحة. تستند المنظومة المعرفية لتقرير اللجنة، كما هو الحال مع حركات الاحتجاج التي ظهرت في أعقاب الحرب، على هذا المنطق الوظيفي. فحين عرض أحد مواقع شبكة المعلومات (الإنترنت) على قرائه المشاركة في اختيار اسم لهذه الحرب، تمحورت الاقتراحات حول الفشل الإداري للدولة: "حرب الخاسرين"، "عملية الجدة" ("حتى جدتي تحارب بصورة أفضل")، "الفار الذي زأر"، "العار العظيم"، "عملية اللغظ الكلامي"، "اسم لن ينسأه نصر الله أبداً"، و"هناك سلام الجليل". إنّ هذه الاقتراحات تستوي مع منطق الاحتجاج الذي يضع في مركز جدول الأعمال الجماهيريّ الفشل في التنفيذ متجاهلاً بشكل كامل الأسئلة الأخلاقية الكبيرة. إنّ كلاً من الخطاب الدولاني والخطاب المناهض يتفقان على الفرضيات ذاتها: يتعيّن تصويب إخفاقات السلطة بغية تأمين الانتصار العسكريّ مستقبلاً، ولضمان ذلك لا بد من تقديم الدعم الماديّ الكبير للجيش وأجهزة الأمن. من هنا يعزّز الاحتجاج منطق الدولة ويغذي قوتها، إذ أنه لا يطرح الأسئلة الأخلاقية والسياسية الأساسية، مثلاً، لماذا تفتقد الدولة جدول أعمال سياسي، وكيف سمحت إسرائيل لنفسها أن تزرع الدمار في لبنان من خلال استخدامها العنف البالغ، ولماذا تستمر في تجاهلها الشرخ الاجتماعي-الطبيقيّ والشرخ الإثني اللذين كشفت عنهما هذه الحرب مرّة أخرى. لا نعني من وراء ذلك أنّ منطق جميع لجان التحقيق يُنتج منطقاً غائباً (Teleological Logic) من هذا النوع. ففي أحيان كثيرة تنشأ قوّة دفع جدليّة قادرة على زعزعة الأساس البنيويّ الذي يعزّز السلطة ويحرر طاقة دفيئة من النقاش

السياسي والاجتماعي. ولكن، وللأسف الشديد، لم تتطور الأحداث على هذا النحو في الأشهر الماضية. ويجد ذلك تعبيراً مؤسفاً في التجاهل الإسرائيلي التام للتصريحات العديدة الصادرة عن العالم العربي بشأن الإرادة والحاجة للتفاوض مع إسرائيل.

غير أن هذه العلاقة الإشكالية بين المنطق الوظيفي والمنطق الأخلاقي شهد تحولاً آخر. لقد تسنى لي في الآونة الأخيرة رؤية برنامج تلفزيوني حول مسألة الأسباب التي تقف وراء استقالة القائد العام للشرطة ورئيس الأركان في الشهر ذاته. لقد دار النقاش حول مسائل أخلاقية ووظيفية إدارية على حدّ سواء، تمحور حول قضية فقدان القيم الجماعية والأخوة كمثل أعلى ونشوء مثال أعلى آخر يتلخّص بالفردانية، الأمر الذي يضعف روح التضامن. ولكن ولدهشتي، لم يذكر أي من المشاركين في النقاش الخصائص النبوية للشرخ الوظيفي الذي أصبح واضحاً: أي، حقيقة أن الجيش الإسرائيلي يقوم منذ عشرات السنين بدور شرطة لا جيش (ويجب القول شرطة تحكّم كولونيالي) وبأنّ شرطة إسرائيل تؤدّي دور دائرة في المخابرات العامة. إنّ هاتين الخاصّتين النبويتين هما بمثابة تعبير جلي عن الشرخ الأخلاقي الذي يسود إسرائيل، التي ترى بالاحتلال حقيقة من حقائق الطبيعة. بهذا المعنى، فإننا نشهد، كما ذكر أعلاه، قلباً مقلّفاً للمنطقين الوظيفي والأخلاقي: ففي بادئ الأمر يتحوّل السؤال الأخلاقي المركزي (لماذا يُنظر إلى الحرب على أنها السبيل الوحيد المطروح على جدول الأعمال) إلى سؤال ذي منطق وظيفي (لماذا أخفقت إسرائيل في الحرب). وفيما بعد يستبدل السؤال الوظيفي المركزي (لماذا يعمل الجيش كشرطة وتعمل الشرطة وكأنّها ذراع للمخابرات العامة) بسؤال يبدو أخلاقياً للوهلة الأولى (كيف فقد المجتمع الإسرائيلي قيمه الموحّدة)، فيما هو في واقع الأمر ذو منطق وظيفي.

بيد أنّ الحرب الأخيرة لم تكشف إفرافاً لوجهة النظر السياسية-الأخلاقية من النقاش، فحسب، بل كشفت كذلك عن ازدواجية في سلطان دولة إسرائيل، فمن جهة واحدة ثمة الدولة المهيمنة ومن الجهة الأخرى - الدولة المستباحة، أي السلطان السياسي-العسكري الذي يتصرّف وكأنّه قادر على كل شيء، والسلطان الاقتصادي-الاجتماعي الذي يتصرّف وكأنّ ليس هنالك ملكوت أعظم (الدولة المستباحة). يحقّق صاحب السلطان السياسي سلطته من خلال الإعلان عن حالة طوارئ، أي، الحرب. وفي المقابل، يمتنع صاحب السلطان الاجتماعي-الاقتصادي، كما يبدو في ظاهر الأمر من إخراج سلطته إلى حيّز التنفيذ، بحيث لا يعلن عن حالة طوارئ في الجبهة الداخلية المدنية. وعلى هذا النحو، يفسح السلطان الاجتماعي-الاقتصادي المجال للدولة للانسحاب من الحيز السياسي والتخلي عنه لصالح البيروقراطية السياسية الغنيّة. إنّ هذين الوجهين المتناقضين للدولة -هيمنة واستباحة في آن معاً- يجدان تعبيراً واضحاً في الفكر النيوليبيرالي (الليبرالية الجديدة). إنّ الاستباحة لا تلغي الهيمنة.

على العكس من ذلك: فالهيمنة والاستباحة تظهران كمشهدين يكمل الواحد منهما الآخر، كما أشار إلى ذلك الفكر النقديّ. على سبيل المثال، تشرف الدولة على عملية طرد العمّال الأجانب من داخل حدودها، ولكن وفي ذات الوقت تستبيحهم وتستبيح حقوقهم لصالح مقاولي العمالة؛ كذلك الأمر فإنّها تهتم بطرد نساء لا جنسيّة مدنيّة لهنّ يتاجر بهنّ في سوق اللحوم، ولكنها تستبيحهنّ لصالح القوادين. في حالات متطرّفة لعلاقات الاستباحة، يمكن الحديث عن تفرّغ تامّ لأيّ حقّ، بما في ذلك الحقّ في الحياة. لا تصدر هذه الاستباحة عن إهمال وإثما عن جدول أعمال منهجيّ. إنّ "قانون التسويات" هو بمثابة مثال لهذين الوجهين المتناقضين للدولة. إنّ قانون يقوم بإعداد مناطق لإخضاعها لاستباحة الدولة عبر فعل نشط من طرف الدولة المهيمنة. كما ذكر أعلاه، وجدت الازدواجيّة تعبيراً جلياً لها أثناء الحرب أيضاً. فقد أعلنت الدولة المهيمنة عن حال طوارئ وخرجت لحرب تدميريّة (فاشلة). فيما لم تعلن الدولة المستبيحة، المسئولة عن الجانب الاجتماعيّ الاقتصاديّ، عن حالة طوارئ واستباحات مليون نسمة تاركة إيّاهم لرحمة السماء. وعليه، فقد كشفت الحرب عن تعبير حادّ للواقع اليوميّ في إسرائيل. كتب المفكر العسكريّ النمساويّ كارل فون كلاوزفيتش (1780-1831) بأنّ السياسة هي استمرار للحرب بطرق أخرى؛ وأضاف ميشيل فوكو إضافة عكسيّة حين قال: الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أخرى. يذكّرنا فوكو بأنّه إضافة للحرب "الخارجيّة" هنالك حرب "داخليّة"، أطلق عليها فيما مضى اسم صراع الطبقات أو الحرب بين فئات إثنيّة. الحرب الداخليّة في إسرائيل بدت للعيان بصورة أكثر جلاءً أيام حرب لبنان الثانية، التي طرحت نموذجاً لقدرة الثراء على تأمين حياة أمنة أكثر وكيف تستغلّ زمرة الأقلّيّة الحاكمة (أوليغركية) مزايا سياديّة تابعة للنظام. علاوة على ذلك، كشفت الحرب الأخيرة بصورة جليّة عن فئة اجتماعيّة جديدة: "إسرائيل الثالثة". كانت "إسرائيل الثانية" فئة سائدة في خطاب السبعينيّات والثمانينيّات، أشارت إلى الشرفيين الذين استنتاهم الحزب الحاكم ("مباي") وهمّشهم فيما أعادهم اليمين الحاكم إلى مركز الحلبة. "إسرائيل الثالثة" هي فئة تمتاز بفقر أكثر وعدد أكبر وتضم جماعات ذوات انتماءات أوسع: الشرفيين، والروس، والإثيوبيين، والعرب، فضلاً عن النساء والعمالة الأجنبية. لا يتطرّق هذا العدد من مجلّة "نظريّة ونقد" إلى هذه الفئة بشكل عينيّ، ولكن المجلّة ملتزمة لها على صعيد المنظومة المعرفيّة، كما يتضح من المقالات المختلفة المنشورة في هذا العدد.

يقترح زوهر مؤور في مقاله، الذي يحمل العنوان "بين مناهضة الكولونياليّة وما بعد الكولونياليّة: نقد القوميّة والعلمانيّة عند حركة بريت شالوم"، قراءة جديدة لفكر ثلاثة مفكرين مركزيين من حركة "بريت شالوم" – غرشوم شالوم وهانس كوهن وهوغو برغمان. فقد ركّز الكاتب على النقد الذي وجّهه هؤلاء للعلاقة بين الصهيونيّة والكولونياليّة الأوروبيّة، والذي يعتمد على محورين

מרכזיים: أولاً، نقد مفهوم العلمانية الذي يميز القومية الحديثة؛ وثانياً، المحور الاستشراقي للعلاقة بين الشرق والغرب. إن قراءة كهذه، يقول الكاتب، تخلف انطباعاتاً هشةً ومعقّداً، إذ ينتقد أعضاء حركة "بريت شالوم" بصورة راديكالية الكولونيالية (والقومية الأوروبية)، ولكن وفي ذات الوقت نجدهم يعتمدون بعضاً من فرضياتها الثقافية الأساسية. لا يكتفي الكاتب بقراءة تاريخية لحركة "بريت شالوم"، بل يسعى كذلك، بالأساس، لاستقراء العلاقة بين أجندة أعضاء "بريت شالوم" ونظريته ما بعد الكولونيالية المعاصرة. يدعي الكاتب بأن جزءاً كبيراً من أجندة اليسار الإسرائيلي وحتى الخطاب النقدي يعاني من العلاقة الإشكالية عينها التي كانت قائمة عند حركة "بريت شالوم"، حيث أن هذا اليسار والخطاب النقدي يعتمدان أطروحة العلمانية كرواية فوقية للواقع السياسي.

إن لهذا الاستقراء علاقة غير مباشرة بمسألة تنظيم العلاقة بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل. فقد طرح عدد من المنظمات السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية، منها لجنة المتابعة ومركز مساواة وعدالة ومدى الكرمل، عدداً من الاقتراحات تهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع والسياسة في إسرائيل، وفي صلب هذه الاقتراحات دعوة للاعتراف بالغبن التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين والاعتراف بالحقوق الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل. كما وتتضمن هذه الاقتراحات دعوة لصياغة دستور بديل. تتطوي هذه الاقتراحات على أهمية بالغة فهي تؤكد السطحية والتشويه الكامنين في حملة "الدستور بالاتفاق" بمبادرة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. تجدر الإشارة إلى أن مشروع "الدستور بالاتفاق" يُعنى بصورة أساسية بتنظيم العلاقة بين المتدينين والعلمانيين داخل الدولة اليهودية، ولا يوضع العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل على جدول أعماله. ومع ذلك تظل هذه الاقتراحات جزئية وإن لم يتم توسيعها تتحول إلى مجرد شعارات. فهي لا تعالج بصورة وافية قضايا مركزية كقضية حقوق اليهود في دستور الدولة الديمقراطية (كما ادّعى في الأونة الأخيرة الباحث أمنون راز كوراكتسكين)، أو كيف يستوي مفهوم العلمانية القائم في صلب "دولة جميع مواطنيها" (وأفضل صيغة أطلق عليها اسم "دولة جميع قومياتها") مع حقيقة أنه من غير الممكن تصنيف غالبية السكان اليهود والفلسطينيين كعلمانيين.

في مقالته "أدب وإقليم ونقد: برنر والصنف الأدبي الأرض إسرائيلي"، يسلط شاي غينزبورغ الضوء على مفهوم الحيز القائم في أعمال يوسف حايم برنر. يدعي الكاتب بأن خرائط "أرض إسرائيل"، التي رسمت خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تعيد إلى الأذهان تأويلات مسيحية قامت في صلب تصميم الخرائط المسيحية للمنطقة منذ مطلع العصور الوسطى، وبأن الأدب والثقافة تماثلاً عند برنر مع مفهوم الحيز هذا. ينصب النقاش النظري عند الكاتب في كتابة

الأدب القومي. فهو يكشف عن أن المنطق الذي يشكل مركز الثقافة القومية هو المنطق ذاته الذي يتمثل مع هوامشها.

يقترح مقال "رئيس الحكومة ملقى يقطر دماً"، للكاتب إيهود زهافي، قراءة ملتوية لحادث قتل رابين من خلال صورة نُشرت في جميع الصحف اليومية كـ"فيروس لا يمكن السيطرة عليه". ظهرت هذه الصورة من دون اسم المصور غرشون شلفينسكي، عدا صحيفة واحدة ذكرت اسمه لاحقاً. ولكن هذه الصورة بخاصة، التي تحولت إلى شبه أيقونة دالة، لم يتم تصنيفها بسهولة في أنساق طغت على الحيز الخطابى بشأن مقتل رابين، تلك الأنساق التي تقف في صلبها الإرادة لعرض صريح وواضح وموجز للحادث. لهذه الحادثة الفردية جانب آخر وهو: الحاجة لتحرير أحداث سياسية من الحزن المُقيد للتفسير القائم على الإجماع.

يشمل هذا العدد من المجلة ثلاث مقالات تعالج قضية الحيز. المقالة الأولى للباحث حاييم يعقوبي، بعنوان "المكان الثالث: الفن المعماري، والقومية، والمنظور ما بعد الكولونيالي"، تعالج مسألة الحيز والقومية. يقترح الكاتب المنظور ما بعد الكولونيالية لفحص ممارسات بشأن تصميم الحيز والخطاب حول التخطيط المدنيّ والفن المعماريّ في إسرائيل. بحسب ادعائه، فإنّ هذا الخطاب وتلك الممارسات مقيّدة بحدود معرفية واضحة، كالاتماد على أطر ثنائية تنظم علاقات القوة بصورة مهيمنة. يفحص الكاتب التحولات التي طرأت على الخطاب المعماريّ بشأن عربية أو شرقية "المكان الإسرائيلي" ويدّعي بأنّ الخطابين الحدائويّ وما بعد الحدائويّ يقومان على الفرضيات الأساسية ذاتها. مقالة طوبي فنستر، التي تحمل العنوان "ذاكرة وانتماء وتخطيط حيزي في إسرائيل"، تعالج المخططات الهيكلية القطرية وبناءها الخطابى. وبصورة طبيعية تكشف عن أنّ التخطيط المؤسسيّ يفقد تقريباً أي مدمك من مداميك الذاكرة والانتماء للفلسطينيين، وذلك لأنّ العمل التخطيطي بطبيعته يعالج مسألة تحويل الأيديولوجية الصهيونية إلى حيز عبر المفهوم الحدائوي للتخطيط. ولكن ادعاء الكاتبة المركزي يتلخّص في أنّ الجدلية والممارسات الحياتية اليومية تفرض علاقات غير متوقعة بين الانتماء والذاكرة والتخطيط الحيزي، بحيث تتحدّى الممارسات التخطيطية للسلطة. مقالة عيريت كاتس بيغيس، "أحيزة منبسطة داخل نفسها: تقاطع بين الفن المعماري والإبداع الواهن"، تقارن بين المصطلحات التي تميّز الأعمال الإبداعية الواهنة وتلك التي تميّز حيز المخيم (مخيم اللاجئين)، بواسطة حركة نزع البعد الإقليمي (Deterritorialization) كما اصطلح عليه دلوز وجواتري.

تطرح مقالة طليله كوش-زور، التي تحمل العنوان "التذكّر أو النسيان: تعارض/تموضع مجندر"، قراءة مدهشة في ثلاثة أعمال إبداعية لنساء تعالج مسألة تذكر المحرقة: قصّة للكاتبة ليهة يني "حتى استعباد جميع الحراس" (1991)، ومجموعة القصص للكاتبة ليزي دورون "لماذا لم تأت

قبل الحرب" (1998)، ورواية الكاتبة عليزه أولمرت "كسرة من البحر" (2001). تقوم هذه القراءة على استخدام مجاز زوجة لوط، أيضًا، والتي يمكن رؤية هذه القراءة على أنها تفسير مصادًا للتفسير الفرويداني لأسطورة أوديب، إذ تقترح الكاتبة قراءة تعتبر نظرة زوجة لوط المحرمة للخلف فعلاً ملتزمًا لتذكر الماضي والتصدّي للفرمان البطركيّ الاعتباطي الذي يفرض محو لهذه الذاكرة. بصورة مشابهة لذلك، تدّعي الكاتبة أنه يمكن العثور في أعمال إبداعية تعالج موضوع المحرقة على معارضة جنديّة بصفتها ذاكرة للمحرقة في المجتمع الإسرائيلي. وفق هذه القراءة المقترحة في المقالة، تعمل الذاكرة النسائية في هذه الأعمال الإبداعية من منطلق معارضة ما يطلق عليه اسم "قانون الأب". تنتقد مقالة راز يوسف، "سياسة السوي: الجنس والأمة في السينما اللوطية الإسرائيلية"، الخطاب الدائر حول اللواط والمثليات. اتسمت التسعينيات بنزعة لبرلة في مجالات عدّة ومن بينها الحقوق الشرعية للواط والمثليات في إسرائيل. إلا أنّ خطاب الشرعية، كما يدّعي الكاتب، تمحور حول المطالبة في المشاركة في المؤسسات المهيمنة، ولكنه لم يعارض النموذج المعياري للمواطنة. بهذا المعنى، وجد العديد من أعضاء هذه الفئة أنفسهم منبوذين لا من خطاب الانجذاب للجنس الآخر (Heterosexual) فحسب وإنما من خطاب المثليين والمثليات (Homosexual). يعرض الكاتب بعض الأمثلة لتعزيز ادعائه من خلال تحليل الفيلم السينمائي للمخرج الإسرائيليّ إيتان فوكس، بعنوان "يوسي وجاغر"، الذي تحوّل لنص مركزيّ في مشهد المثلية الجنسية في إسرائيل. يدّعي الكاتب بأنّ فيلم فوكس ساير القواعد غير المكتوبة للمؤسسة المهيمنة وطموحات فئة المثليين والمثليات بتقبلها في التيار المركزي، وأيضًا، لهذا فقد حقق نجاحًا جماهيريًا عظيمًا جدًا. ويجري الكاتب مقابلة بين فيلم "يوسي وجاغر" وأفلام المخرج الإسرائيليّ عاموس غوتمان التي رفضت من طرف فئة المثليين والمثليات لأنها تعرض وجهًا للمثليين الجنسيين يعتبر فاسدًا.

تقترح الكاتبة شولاميت ليب-ألجوم في معرض مقالها "المسرح الضد: احتجاج رمزي ونشاط اجتماعي سياسي في القدس" عمليتين متكاملتين. بداية، تقترح النظر إلى المسرح الجماهيري في القدس كحلبة للتاريخ المضادّ خلال سبعينيات القرن العشرين. وثانيًا، من خلال قراءتها للمسرح الضدّ، تقترح قراءة جديدة، وإن كانت تجريبية مؤقتة، لتاريخ الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل. إنّ التاريخ الاجتماعي الذي تقترحه يقص حكاية مجموعات مشكلة من فنانين عملوا في أحد الأحياء وأعمالهم الإبداعية، مثل "يوسف ينزل إلى حيّ الكطمون"، و"لقاء فوج"، و"شبيبة ميكانيكية"، و"غانم جزئيًا"، و"بحلقة مغلقة". خلافًا لمفاهيم التاريخ الذي قام بتوثيق الاحتجاج من خلال التوقف عند نقاط محورية ثابتة (أحداث وادي الصليب، واليهود السود، وشاس) أو بصورة متتالية، تحيل الكاتبة انتباهنا

لانتهاه الاحتجاج في المكان عينه الذي انطلق من (أو يبدو لنا أنه انطلق منه) الانقلاب السياسي في السبعينيات (نعني اعتلاء حزب "حيروت" السلطة في إسرائيل).

تصف مقالة الكاتبة نيلي بروبير، بعنوان "تقع بين الكراسي"، سبل إدارتها الإعلانية، في الممارسة والنظرية على حدّ سواء، مقابل الدوائر الحكومية التي تطالبها أن تلغي ذاتها وفق قواعد التصنيف المعيارية.

كذلك يتضمّن هذا العدد أعمالاً فنيّة أعدّها مثير فيغورد، إلى جانب نص توضيحيّ قام بوضعه، بخصوص نشاطات حركة "محسوم ووتش"، وباب "بين الكتب" يشمل استعراضاً لكتب في موضوع الاقتصاد (دوتن ليشم وأيلان تلمود)؛ ومعالجة للأدب الذي يعالج مسألة معاناة الألمان في فترة الحرب العالمية الثانية (جلعاد مرغليت)؛ واستعراضاً لكتب إرشاد ذاتي لغير المتزوجين وغير المتزوجات (كنيرت لهد).

في الصيف القادم سوف ينهي د. شمشون تسليكر عمله كمدير لمعهد فان لير في القدس وكرييس لجنة تحرير مجلة "نظرية ونقد". لقد شغل د. تسليكر منصب مدير لجنة التحرير في العقد الأخير، عقدٌ شهد ازدهاراً فكرياً في المعهد تجلّى في المجلة ومختلف القرارات الأكاديمية التي اتخذت في المعهد، أيضاً. ومع صدور العدد الـ 30 لمجلة "نظرية ونقد" أودّ أن أتقدّم بالشكر الجزيل لشمشون باسم جميع أعضاء لجنة التحرير، وباسم مديرة دائرة النشر، ساره سوريني، وباسم محرّرة النصوص وسكرتيرة لجنة التحرير، أورنا يونيلي، وبالطبع باسمي، على قيادته التي شملت شقّ الطريق أمام المجلة ووقفه مثيرة للإعجاب أمام الهجوم على حرية التعبير. إنّه ليست أموراً بسيطة، ونحن نشكره من أعماق قلوبنا ونتمنى له نجاحاً في أعماله القادمة. وفي هذه المناسبة نوّد أن نبارك للبروفيسور غيرينيل موتسكين، لانتخابه مديراً لمعهد فان لير في القدس، وبحكم منصبه هذا - رئيساً جديداً للجنة تحرير مجلة "نظرية ونقد". لا أشك في أنّ البروفيسور موتسكين سوف يقوم بتطوير المجلة من خلال عمل مشترك وخلاق وغني مع لجنة التحرير.

بعد إرسال هذا العدد للطباعة تلقينا الخبر المؤلم عن وفاة صديقنا البروفيسور باروخ كيمرلينغ. لقد كان البروفيسور كيمرلينغ من طلائع النظرية النقدية في السوسيولوجيا ومن ركائز المجلة ولجنة تحريرها. فقد صاغ الأسس في مجالين بحثيين مركزيين في إسرائيل، بحث العسكرة وبحث الكولونيالية، ومدّهما بالنفاز البحثي والأخلاقي. جميعنا نتألم لممات باروخ - نحن أعضاء لجنة التحرير والقراء والزملاء والطلاب - ونرسل محبتنا وتعازينا لديانا ولجميع أفراد العائلة.